

مشكلة الأداء في اللغة العربية أسباب الضعف ووسائل العلاج

د. مسعود بوبو

يتَّجه مفهوم الأداء في اللغة العربية إلى الإيصال والتلاوة والإتقان. ولا يقف المراد مما نحن فيه عند هذه الدلالات المتقاربة؛ إنما يتسع ليتناول قضية علي مقادير من التعقيد والتشعب والإشكال، تتجلَّى أبعادها في العجز عن التعبير بلغة واضحة عما يجول في النفس، وفي العجز عن إقامة اعوجاج اللسان في الأداء الصوتي ومراعاة مخارج الحروف وإعطائها حقَّها من الصفات، وفي الغلط اللغوي والخطأ الإملائي، وفي عدم وضع المعاني الدقيقة للمسميات في مواضعها الموافقة للسياق النصِّي، وفي تخيير الأسلوب الملائم للموضوع العلمي، أو الأدبي، أو الفكري الخالص .. إلى ما يشبه ذلك من ألوان التقصير والتعثر والعياء.

وعند معالجة أي معضلة أو مرض يتطلب الأمر منا تفحص مواطن الخلل، وتلمس مكن المرض لنتمكن من تشخيص العلة ووصف الدواء الناجع لمعالجتها. ويعرف المتخصصون في الدراسات اللغوية والتربوية أن هناك مشكلة تنصدر همومنا العلمية التعليمية وتمتد حتى تلامس الخطر القومي؛ هي مشكلة الأداء في لغتنا العربية، فكيف نبحث أسباب هذا

- ٥٥٥ -

الضعف في الأداء ونتحرّرها؟ وأين نلتمسها ونرصدّها؟ حتى يكون بمقدورنا السعي، وفن أسس سليمة إلى الخروج من هذا المأزق، أو إلى التقليل مبدئياً من مخاطره المستشرقة إذا ما استفحلت.

في ندوات ومؤتمرات كثيرة أفاض زملاؤنا المرّبون في بسط تصوراتهم حول هذه المشكلة، وتباروا في تقديم ملحوظاتهم وتوصياتهم ومقترحاتهم لمعالجة هذا الأمر المقلق، فتحدّث بعضهم عن إعداد الأبناء منذ الصغر، وتحدّث بعضهم عن إعداد المعلمين، وفريق ثالث تحدّث عن الامتحانات والتقويم، ورابع عن المناهج والكتب، أو عن أثر البيت والمؤسسة التعليمية.. فعند أيّ وجه من وجوه هذه المشكلة نقف ونتريّث؟ وهل نكتفي بعرض تجربتنا المدرسية لتكون أداة للحل والتعميم؟ أو نتسّع بها لتكون مشكلة اجتماعية عامّة؟

لقد سمعنا وقرأنا أبحاثاً ومقترحات وجيهة ضمن هذا الإطار وذاك، ووقفنا على توصيات ودراسات رفعت إلى هذه الجهة المسؤولة أو تلك، ولكن المشكلة لم تحلّ، وما يزال ضعف الأداء همّاً علمياً وقومياً. ولا نريد أن ننحني باللائمة على جهة بعينها، فما لنا في اللوائح خير ولا مخبأة.

ومن طريف ما يذكر في هذا المقام أن أحد أساتذة قسم اللغة العربية في جامعة دمشق قرّر مرةً أن قسمه هو المسؤول وحده عن ظاهرة الضعف في اللغة العربية، فقسّمه يقبل أعداداً غفيرة من الطلاب تفوق طاقته على العطاء السليم، إذ تصبح الكثرة عبءاً على المعلم والمتعلم، ويتراجع الأداء العلمي على حساب الاستيعاب، كما يؤدي التساهل في الامتحانات إلى تخريج أفواج من المدرّسين غير الأكفيا ليقوموا بأعباء التدريس في المراحل التعليمية الأدنى من الجامعة.. وشيئاً فشيئاً تتراجع العملية التعليمية..

لا، ليست المدرسة وحدها، ولا البيت، ولا الجامعة، ولا الوزارة، أي وزارة، ولا المناهج أو الأساتذة أو أنظمة الامتحانات .. لا شيء من ذلك وحده يمثل السبب الحقيقي في ضعف الأداء في اللغة العربية؛ بل إن ذلك كله وغيره مُشركٌ في هذه المسؤولية، ومُسهم في التقصير. إننا جميعاً مسؤولون عن ذلك، وعلينا جميعاً تقع تبعات البحث عن مخارج من هذا الحصار، وعن وسائل وحلول لهذه المشكلة الخطيرة.

وقبل أن نغرق في التفاصيل يحسن أن نتأمل الواقع من حولنا، أو يحسن ألا نغفل عن استقراء أحوال الناس والثقافة في أيامنا هذه، إذ بتأمل الواقع نجد أن جملة من القضايا البارزة تتصدر اهتمامات الإنسان المعاصر وتساثر بعقله حتى تكاد تشغله وتصرفه عما سواها، من ذلك غياب الحافظ القديم على إتقان العربية، فلقد كان حب العربية عند القدماء شغفاً وهدفاً. وكان تحصيل علومها منزِعاً ذاتياً يرمي إلى الارتقاء بالذوق الفني، وإلى صقل الموهبة والإبداع، وإلى علو المنزلة بين الجماعة، وإلى التغني بجميل الشعر، وإلى امتلاك أدوات الإجابة والإحكام في معارض القول والمحادثة التي كان لها في حياة العرب أثرٌ مابعده أثر. كانت العربية مطلباً حيويّاً أثراً لتنمية الحس الجمالي، ومطمحاً إلى الكمال في المروءة؛ ومن هنا كانت تُلمس لذاتها. أما اليوم فقد انحسرت هذه النزعة حتى غدت العربية معبراً إلى هدف آخر، كالنجاح في المؤسسات التعليمية، أو صارت مطلباً للإقناع أو الحجاج، أو أداةً مرحلية لأغراض مختلفة لا سبيل إليها بغير العربية.

وكان تحصيل العربية استجابة لمتطلبات العقيدة الإسلامية في الإحاطة بمعاني كَلِم القرآن وآيه، وتلبية لما حضَّ عليه النبي الكريم وقرنه بالثواب من مثل قوله ﷺ: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه». (١)

والمراد بإعرابه معرفة معاني ألفاظه، لا الإعراب الذي اصطلح عليه النحاة، فالقراءة (بغيره) لا ثواب فيها ولا تصحح، لأنها تقابل اللحن الذي كان استنكاره موضع إجماع. وروى ابن عباس أن رجلاً سأل النبي ﷺ فقال: أيِّ عِلْمِ القرآن أفضل؟ فقال النبي: عربيته فالتمسوها في الشعر. (٢).

إلى جانب هذا كله كان تحصيل العربية خير سبيل لصون لغة القرآن من فساد الألسنة، ولتعليمها الداخلين في الإسلام من غير العرب. أما اليوم فقد اطمأن القوم، فيما يبدو، إلى أنهم امتلكوا الحصانة والضمانة في مواجهة كل ما يُتخَوَّفُ منه في هذا المجال، فخفَّ شغفهم بالعربية أو خبا.

وبتأمل أحوالنا اليوم نجد أن السواد الأعظم من الناس قد استهوته، أو أسرته مظاهر الحياة الجديدة المتمثلة بأدوات حِرَفِ التَّقانة وأجهزتها وبرامجها، وشبكات الاتصالات العالمية ولغة الحواسِب، وما يترتب على ذلك من توافر المعلومة الموجزة الناجزة، أو المُتعة التي تجتذب العالم المتخصص، وخليّ البال الباحث عن الترفيه، حتى صار هذا مشغلةً معاصرة.

إلى جانب هذه المظاهر يتبدى الهم الاقتصادي بمغرياته وحصاراته مشغلةً أخرى لإنسان هذا العصر، وعلى حساب هذا التوزع تراجع قيم الثقافة التقليدية، وفي جملتها وخضمتها يتراجع الاهتمام بالظاهرة اللغوية، ويتدنّى أو ينحسر الأداء في اللغة العربية.

فإذا ما عدنا قليلاً إلى التفاصيل في الإطار التعليمي وولجنا دائرة التخصص وجدنا أنفسنا نهياً بالمظاهر الضعف التي تزدهم فيها الأسباب وتتداخل في غير موارد أو مداراة أو كتمان، ووجدنا أهل الاختصاص يتسابقون إلى الشكوى من ضعف الأداء اللغوي، أساتذة وطلاباً ومنتقدين، ووجدنا مسوغات هذا الضعف تُلقى على الأنظمة التعليمية، أو تُعزى إلى

القائمين عليها، أو إلى المادة العلمية التي تُختار لتكون أدوات وأساساً يشاد عليها ببيان العملية العلمية. ومن هذه الفكرة الأخيرة يفتح أصحاب الجدل في الموضوع باباً نحو الماضي فيزعمون أن معالجة هذا الخلل استمرت بالأسلوب القديم وبالمادة العلمية القديمة نفسها، مع مامرّ من زمن، وما حدث من تطور، ومع اختلاف الأجيال وطرائق التعليم. ونقف عند هذه القضية بشيء من الإيضاح فنقول إن علماءنا الأفاضل من السلف وجدوا الأمر يتمثل في ظاهرة اللحن، أو ما سمّوه فساد الألسنة، وفات الخالفين أن ظاهرة اللحن لم تكن تقتصر على الخطأ في ضبط أواخر الكلم، إنما تعدّى ذلك إلى الخطأ الصرفي في تحريف بنية الصيغة، أو في الزيادة والإبدال والحذف والإلحاق والإدغام وما شابه ذلك من مصطلحات علم الصرف، وإلى الخطأ النحوي، وإلى الإخلال بنظام الجملة وبالرتبة والمطابقة والفصائل اللغوية، وإلى الخطأ المعجمي في الصيغ والجذور والخلط بين الأصول اليبائية والواوية والمهموزة، وفي اختيار كلمات لا تتفق والمعنى الدقيق المراد، أو في إحلال كلمة أجنبية محل كلمة عربية فصيحة. إلى غير ذلك مما يدرج اليوم تحت اسم «علم الدلالة semantic».

وبهذا الفهم المتسع لمصطلح اللحن يكون الأجداد قد نظروا إلى اللغة بصفاتها منظومة بنيوية متكاملة، ويكون الأحفاد قد قيّدوها بالمعيارية؛ فجعلوها خطأ أو صواباً، وصرّفوا النظر، ولو جزئياً، عن غير ذلك، أو ظنوا أن النحو وحده مثلاً كفيلاً بوضع قواعد تنطوي على احتياطات أمانٍ لسلامة القول، غافلين عن أن النحو لا يوضع إلا ما يشبه أنظمة المرور، أجل قد يساعد على استنباط القواعد وصوغها لتكون معاوناً على الأداء اللغوي السليم، لا على أن تكون الأداة الأصل لتكوين المبدع، وهنا يتجلى الفرق بين أسلوبَي القدماء والمحدثين..

واتسع إطار المادة العلمية في مساع متعددة لمحاصرة اللحن وفساد الألسنة في اللغة^(٣)، ونشأ عن ذلك اجتهادات وجدال ومدارس، وتبارى النحاة في إثبات خبراتهم، مما أفضى إلى المزيد من التشدد، ومن القواعد، حتى صار النحو صعباً، أو متأبياً على الإحاطة والانقياد، ومن هنا نشأت فكرة تسهيل مسالكه، وهي فكرة قديمة أقلقت المعتدلين من علماء العربية والمهتمين بأساليبها وفصاحتها، وتعالى الأصوات بالدعوة إلى تخليص النحو من مظاهر الشذوذ والتأويلات والافتراضات والاستثناءات، وإلى التخفيف من تعدد احتمالات الإعراب، ومن كثرة التعقيد والتفريع في القواعد والأحكام والشواهد التي حفلت أحياناً بكثير من الغريب والشاذ والنادر والمجهول القائل والمُلغز والمصنوع.. واقتربت أساليب بعضها من الإلغاز والتعمية والمعايمة. أو ترك ذلك كله للمغرقين في التخصص والمغرمين بالغريب، أو المتباهين بمعرفة ما لا يعرفه الجمهور، حتى بدا للقوم في أمر لغتهم بداء.

إن تلك التّمحلات والمماحكات التي أُشكّل بعضها على العلماء والثقات الأثبات أسهمت في نفور كثير من أبنائنا من النحو ومن المعرفة اللغوية مما أقام حاجزاً من الجفوة بينهم وبين العربية. ولعلّ هذا ما دعا نفرأ من القدماء إلى تسهيل النحو، أو تبسيط معقده، فصنّفوا فيه مختصرات توافق تحصيل شداته وتعدّهم لإدراك خصائصه وأسراره وصولاً إلى إتقان العربية بما ينبغي من الإجادة والإحكام. من هؤلاء خلف بن حيان الأحمر (ت ١٨٠ هـ) في رسالته المسماة «مقدمة في النحو»، وأبو عمر الجرمي (صالح بن إسحاق البجلي ت ٢٢٥ هـ)، في كتابه «مختصر نحو المتعلمين»، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في كتابه «المدخل في النحو»،

وابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ) في كتابه «مختصر في النحو»، وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨ هـ) في كتابه «التفاحة في النحو»^(٤).

وقد تقوى هذا الاتجاه عند مجموعة من علماء العربية اللاحقين كأبي الفتح بن جني (ت ٣٩٢ هـ) في كتابه «اللمع»، وأبي بكر الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) في كتابه «الواضح في علم العربية»، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في كتابه «الأمموج» و «المفصل»، وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) في كتابه «الرد على النحاة»، وصولاً إلى ابن مالك وابن هشام.

وحديثاً اتجه هذا الاتجاه إبراهيم مصطفى في كتابه «إحياء النحو»، والدكتور شوقي ضيف في كتابه «تجديد النحو»، والدكتور مهدي الخزومي في كتابه «نحو عربية سليمة»، وغيرهم كثيرون حتى بلغ عدد كتب التسهيل ما يربو على عشرين كتاباً في هذا الإطار^(٥).

ومن الإنصاف القول إن هؤلاء الدعاة إلى التيسير لم ينطلقوا من فراغ ولا افتراءٍ على حقائق الأشياء، وإنما خلصوا إلى ذلك بعد التجربة الطويلة، وبعد التحصيل والتأمل والاستقراء، وعلينا أن نسلّم بوجود خلل ملموس في فهم العربية وإتقانها أياً كان سببه أو منشؤه، حتى ولو لم نوافق هؤلاء على ما يرتؤون ويقترحون من النحو الوافي والكافي والشامل والكامل والواضح.. لأن جوهر الفكرة في التيسير مأتاه الإقرار بوجود الصعوبة، وهذا الأمر في مجمله يمثل وجهاً من وجوه ضعف الأداء اللغوي.

وثمة نقطة أخيرة تتعلق بأسباب الضعف اللغوي تستوقفنا مع من يزعمون أن معالجته استمرت بالأسلوب القديم نفسه وبالمادة العلمية القديمة نفسها، فنقول: إن الأمر فعلاً يتطلب خطة علمية مدروسة بعناية، لأن قسماً من الأنظمة التعليمية الحالية مسؤول عن هذه الشكوى، ولعل أبرز ما في هذه

المسألة من اضطرابٍ ما يتصل بعد الساعات المخصصة للغة العربية، وبأنظمة الامتحانات، وبالتساهل الملحوظ في الترفيع من مستوى تعليمي إلى آخر في سني المرحلتين الابتدائية والإعدادية من التعليم، وأحياناً تتصل بالإكثار من القواعد حتى الإسراف الذي قد يشق استيعابه على المتخصص، فضلاً عن أن إيصال ما تلزم الأنظمة التعليمية إيصاله إلى الناشئة يجري بطريقة إلقاء أو إملائية تلقينية كالقوالب الثابتة من جهة المدرس، وحفظية خالصة من جهة المتعلم، من غير محاكمة أو حوار أو استفسار، وبمعزل عن التذوق وتفجير الطاقات الكامنة والملكات التي من صميم عمل المربي اكتشافها ورعايتها.

ولا نغفل عن أن التلقين إذا كان على تدرج وإيضاح في إيصال المعلومة أدى الغرض المرجو منه والفائدة التي لا تُجحد قيمتها، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون: «إن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيداً إذا كان على التدرج.. يُلقى عليه أولاً مسائل كل باب من الفن، هو أصول ذلك الباب، ويُقرب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعي في ذلك قوة عقله، واستعداده لقبول ما يرد عليه، حتى ينتهي إلى آخر الفن. وعند ذلك يحصل له ملكة في ذلك العلم، إلا أنها جزئية وضعيفة، وغايتها أنها هيأته لفهم الفن وتحصيل مسأله. ثم يرجع إلى الفن ثانية فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها، ويستوفي الشرح والبيان، ويخرج عن الإجمال، ويذكر له ما هنالك من الخلاف ووجهه إلى أن ينتهي إلى آخر الفن فتجود ملكته»^(٦).

ومن الواضح أن هذا المنهج الهادئ المتأنى يلقى في النفس الرضا والقبول، ولكنه لم يكن محكوماً بمزاحمة غيره من فروع العلم والمعرفة التي تنوزع ساعاتها ودقائقها عقول الناشئة وأذهانهم وتنهب صفاءهما. لذا يبدو

كل اقتراح في الميدان التربوي مُحَوَّجاً إلى معرفة الواقع وتقدير الأحوال. فإذا ما أردنا أن نخرج من إطار المؤسسات التعليمية ونتسع فننظر إلى المشكلة في جوانبها ومظاهرها العامة ألفينا الصورة تختلف، لا في جوهرها المتمثل في ضعف الأداء، ولكن في مواصفاتها ومعطياتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الدراسات العلمية أو الإحصائية لم تُجرَ على سبيل الإحاطة أو وفق خطة متكاملة تتلمس جذور المشكلة وتستخلص الحلول لها، وإنما كانت هناك دراسات محدودة وجزئية يطغى عليها الانطباع الذاتي، أو الرؤية الضيقة، أو التجربة النوعية، أو المحلية. وليس من شأن هذه العجالة أن تعرض لأسباب الضعف في الأداء اللغوي على الصعيد العربي، لا استقصاء ولا استقراء، إنما يمكن التذكير بمؤثرات عامة بارزة، منها تأثير بعض الأقطار العربية لغوياً بالاستعمار الذي أحلّ، أو حاول أن يُحلّ لغته محلّ العربية فتراجعت العربية جرّاء ذلك بقدر ما، أو زمناً ما. وبعض الأقطار ازدحم بالدخلاء الأجانب فكان تنوعهم وكثرتهم عاملاً مؤثراً في الحدّ من حيوية العربية ومن سعة شيوعها حتى بدا الأمر وكأنّ لغة الحياة اليومية لغير العربية، وبات التفكير بأن فصحاها ستكون حبيسة المساجد كما آل الأمر باللاتينية من قبل حين صارت حبيسة الكنيسة، إن لم يسارع الغيارى عليها إلى تدارك الخلل. وبعض الأقطار شُغل بمنجزات الحضارة والعلم، لا بالعلم، فلها عن العربية واستمرار الاستمتاع بمظاهر الحياة الاستهلاكية وبلغتها ومسمياتها فأغفل الكتاب والهمّ اللغوي كلية، واستعاض عن ذلك بوسائل ترفيهية وفّرت له الراحة وسرعة الأداء في معزل عن التحصيل العلمي وإعمال الفكر، كأنه أريد للعربي أن يكون سوقاً لتصريف السلع التي تنتزعه من سقيا العلم والتراث.

في هذا المضطرب زاحم العربية الدخيلُ واللغات الهجينة والتعددُ اللغوي فوق ماتعانيه من ازدواج لغوي وجهل وأمية أحياناً، فخفت جَهارة صوتها القديم.

وإذا كانت وسائل الإعلام هي الأكثرُ تواصلًا وتفاعلاً مع الجماهير العربية، فمن المنتظر أن يكون لها بالغُ التأثير في العقول. وانطلاقاً من هذا التصور سيكون المأمول من أصحاب القرار المعنيين أن يبذلوا قصارى ما في وسعهم لرفد مؤسساتهم الإعلامية بالمتخصصين الأكفاء ليكونوا رديفاً ومعاوناً للمؤسسات التعليمية في ترميم ما هُدم أو تصدّع، لكننا - مع الأسف الشديد - نرى مباني الإعلام تُملاً بمن تتوافر لديهم مواصفات متعددة متنوعة ليس في جملتها مراعاةُ كافية للقيمة اللغوية، أو لقيمة الأداء وسلامة القراءة، مع إجماع العرب كلهم على أن لغتنا القومية تمثل أقوى الروابط بيننا على الإطلاق.

ثمة معايير عاطفية ومواريث من الرواسب الاجتماعية البالية تتفوق على المعايير العلمية في اختيار المشتغلين بالإعلام، ولا يجهل أحد اليوم ماللإعلام من أهمية وخطورة في تربية الأجيال وتوجيهها: قومياً، ولغوياً، وأخلاقياً، وفنياً وغير ذلك. ولعل في الشاهد الآتي ما يغني عن الكثير من التفصيلات ومن الشواهد والأمثلة وإيحاءاتها: قال المذيع الذي قضى في الإعلام أكثر من ربع قرن سائلاً المتسابقين: من القائل:

فهذي شهورُ الصيفِ عَنَّاقِدُ انْقَضَتْ فما للنوى ترمي بليلى المراميا
وقال متابعاً: أكرر قراءة البيت:

فهذي شهورُ الصيفِ عَنَّاقِدُ انْقَضَتْ

ولم تستقم له القراءة: عَنَّاقِدِ انْقَضَتْ؟!

فهل يُعقل ألا يعرفَ هذا المعدُّ ماذا يقول؟ ولا نقول إنه يجهل جميلَ ابنِ معمر وشعره فذلك واضح. ولكن كيف يتقبَّل المتسابق المسؤُول جمع «عناقد»، وكيف يتصور انقضاء العناقد؟ وكيف ينسب بيتاً من الشعر لم يقله أحد إلى شاعر بعينه؟ أليس في ذلك زعزعةٌ لما تعلّمه ولجماليات الشعر واللغة وإزرأً بالذوق والسمع والعقل؟!

وعلى غرار ذلك تقرأ أمديعة بيت أحمد شوقي في دمشق فتقول:
جرى وصفق يلقانا بها بردى كما (تلقاك) دون الخلد رضوان
ألا يظن السامع أن «رضوان» امرأة وأن الخلد مقهى؟! وبعد، أفيجهل مخلوق قليل التفتيش لكلام العرب بيت شوقي هذا؟!!

فما بالك لو سمعتها نفسها تقرأ هذا البيت:

تبارك زيتون الشام وتينها إذا تُقسِمُ الدنيا فهنَّ يمينها
قائلة:

تبارك زيتون (الشام) وتينها إذا (تُقسِمُ) الدنيا فهنَّ يمينها
والبينة تُعفي من الإطالة في الحديث عن ضعف الأداء اللغوي.

زد على ماسبق طغيان النزعة التقنية في التركيز على الأجهزة الحديثة والإفادة من معطياتها وتشغيلها وتطوير أدائها. وهكذا يستنفد الإعلاميون إمكانياتهم وطاقاتهم في قضايا ومشاكل لا ندعي التقليل من شأنها، ولكن المحصلة تكون في كثير من الأحيان انصرافاً ملحوظاً عن العناية الضرورية بالجانب اللغوي.. صحيح أنه ليس من المطلوب أو المتصور أن يكون العاملون في الإعلام متخصصين في العلوم اللغوية، ولكننا على يقين بأن أحداً منهم لا يريد أن يجهل لغته القومية، ومع ذلك فإن هناك ضعفاً ملحوظاً

في الأداء اللغوي الإعلامي: قراءة، وإلقاء، وصياغة أخبار وافتتاحيات وتعليقات وتحقيقات، ضعف يصل حدود الخطأ في القرآن الكريم، وفي أسماء مشهوري الأعلام والأماكن، وفي لغة المسلسلات التاريخية، وفي المعروف والمحفوظ من الشعر.. وعلى مسمع العرب كلهم، أطفالاً وأجيالاً وأمّهات وشيوخاً، وفي ذلك ما لا يدرك مداه من الخطورة ولا تتحامي عقابيله وآثاره في الأذواق والعقول.

لقد تداعت الحكومات والهيئات والمؤسسات العلمية العربية على مختلف مستوياتها وأقطارها للعناية باللغة القومية ورفع شأنها، وأقيمت الندوات والاجتماعات، وألقيت المحاضرات والأبحاث، ووضعت الخطط والمقترحات في سبيل تعزيز مكانة العربية وإعداد الناشئة لإتقانها ومتابعة الحفاظ على منزلتها السامية في تاريخنا ونفوسنا، وكان للجهات الرسمية حرصها المحمود على العربية في مواجهة ما يمكن أن نسميه «الغزو اللغوي»، وقد تجلّى هذا الحرص في جملة من المراسيم التي تحُدّ من تفشي التسميات الأجنبية وإطلاقها على المحالّ العامة والخاصة كالنوادى والفنادق والمتاجر والمجمّعات والمقاهي والملاهي وما شاكل ذلك، وفي المقابل نصت تلك المراسيم على ضرورة استخدام العربية في جميع ذلك وفي المراسلات والمطبوعات والأختام واللوحات، وعززت تلك المراسيم بالمراقبة التنفيذية وبفرض العقوبات على المخالفين.

وهناك عدد من المراسيم الملكية والقرارات المنظّمة لهذا في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال^(٧). وفي سورية صدر المرسوم التشريعي رقم ١٣٩ في عام ١٩٥٢ عن رئيس الدولة ونصّ على مثل ذلك، ثم حفظ في وزارة التموين حتى الشهر السابع من عام ١٩٧٠ حين أعاد وزير التموين

التذكير به، وكلّف أمناء السجلّ التجاري والمراقبين التموينيين تنفيذ مضمونه.

ولا يخفى على المتأمل أن إيكال هذه المهمة إلى وزارة التموين يُشعر بأنّ المسألة إجرائية قانونية الأصل فيها منح رخص افتتاح الأماكن وتسميتها أو حجبتها، وكتابة المخالفات، وليس جوهرها حماية العربية. وهنا قد نتفاءل فنسبي ذلك تقديراً للعربية ونُثني على بوادر المسؤولين، أو قد نتشاءم فنسبي ذلك استخفافاً بالعربية بإيكال حمايتها إلى مراقبي التموين ونعتب على المسؤولين. وليس هذا معقد الخيوط، وإنما هو تخيير مثال أو شاهد إجرائي ليحرّض فينا الهمم كي نفعل شيئاً، أو ليشير القضية التي تهمنا جميعاً فلا تبقى التوصيات والتعليمات بشأن صون اللغة القومية خلف الظهر والذاكرة، أو طيّ الإغفال والتأجيل. ومن الغبن والتضييق أن نقصر المسألة على جانبين أو جهتين معنيتين بها؛ فتجزئة كل مسألة من هذا النوع تعني الإضرار بها تقويماً ومعالجة، كما تعني إلقاء اللوم في التقصير على طرف بعينه، أو إعفاء طرف منها، وهي في الحقيقة مسألة ومسؤولية ينبغي أن تكون موضع عناية الجميع. ذلك أن المؤسسات العلمية في المدارس والمعاهد والجامعات ومجامع اللغة العربية لا تستطيع وحدها أن تضع يدها على مجمل مكان ضعف الأداء في العربية، ولا أن ترصد التقصير وتُشخص العلل لتقترح - اعتماداً على ذلك - سبل العلاج الناجع وتحسم الأمر. ومن هنا يكون إلقاء اللوم عليها وحدها ضرباً من التهرب أو التنصل من المسؤولية، وإن كانت هذه المؤسسات قد أعدت أصلاً لهذا الغرض، لأن المسؤولية في القضايا القومية تتطلب تظاهر القوى وتضافر الجهود جميعها حتى لا تلقى الحمايل على كاهل واحد يتهاوى تحتها وتهاوى معه.

وقد يكون من المفيد أن نرسم صورة تقريرية لما يمكن عمله، أو أن نقترح بعض الحلول التي نستشرف جدواها في هذا الموضوع مستقبلاً، فمن ذلك:

١- البدء بحملة لتعميم القراءة في خطة منهجية تستغرق المدينة والريف، وتشمل في مضمونها الأطفال داخل المدارس وخارجها مع الاستعانة بكل الإمكانيات المتاحة في وزارات التربية والثقافة والإعلام والتعليم العالي واتحادي الكتاب والصحفيين وبإشراك الآباء في البيوت بهذه الرسالة الجليلة.

٢- الحرص على إخراج الكتب التعليمية مشكولة الكلم حتى نرسخ أسس القراءة السليمة، والحرص على أن تكون النصوص المتخيرة للتعليم ممتعة مصوغة ببيان لغوي يسري فيه ماء العذوبة والفهم والإمتاع، ويجمع بين جماليات اللغة في القديم والحديث لتقوم بين العربية والأجيال أو اصر الألفة، وأن يعزز هذا بمنهج حفظ النصوص وتكرار استظهارها، مستذكزين هنا مباحة أجدادنا بمقادير ما كانوا يحفظون من الأرجاز والأشعار.

٣- العمل على إرساء تقاليد الأداء اللغوي السليم في المؤسسات العلمية والإعلام وتعميم الخطاب باللغة العربية الفصيحة قدر الإمكان، إلى جانب تدريب الأجيال على ذلك وعلى الكتابة الحرة، كأن يكتب الصغار خواطرهم وانطباعاتهم ومذاكراتهم أو انتقاداتهم، وأن نشجعهم على المضي في الدربة وتنويعها حتى يكتسبوا المهارات اللغوية التي تصبح مأمناً لهم من العثار، وأن نركز على تصويب ما يكثر فيه الخطأ حتى يترسخ الصواب.

٤- في مجال المعيارية والسلامة اللغوية يحسن التركيز على النحو الوظيفي، وعلى استقراء النصوص واستخلاص الأحكام المنطقية منها بالتأمل

والمحاكمة، لا بالوعظ والعقاب اللذين قلما يلقيان في نفوس الأبناء الارتياح والقبول.

٥- إخضاع فكرة تسهيل النحو لضوابط موضوعية، لا أن يكون مطلباً مطلقاً، وإلا فسيجيء يوم يطلب الناس فيه تسهيلاتٍ آخر وأخر حتى يفضي بنا الأمر إلى ما يشبه التخلي عن أصالة العربية وأسسها.

٦- أن تُخضع الكتب والمناهج التعليمية إلى اختبار وتقييم من قبل لجنة جماعية متخصصة. وأن تُعقد دورات جادة مطوّلة للمدرسين لإعدادهم الإعداد المطلوب، لأنهم إن لم يُعدّوا لن يستطيعوا أن يُعدّوا الأجيال المقبلة على هذا الطريق، وأن نركّز على التكامل في تحصيل العربية: نحواً وصرفاً وبلاغة وإملاء وأساليب وسلامة عبارة.

٧- أن ننظر إلى فكرة التجديد اللغوي أو التطور اللغوي نظرة علمية تُخضع تطبيق هذه الفكرة لتحكيم العقل، ولصحة الأداء، لا للطفرات التي يتعاورها الذوق الخالص والكسل، وأحياناً اللهو غير البريء، مما يولّد مفردات ومصطلحات وتراكيب ليست مطردة ولا مقيسة على وفق الأصول اللغوية. بكلام آخر: ينبغي أن تُقبل فكرة التطور والتجديد عندما تصدر عن خبراء العربية وأسرارها، وآفوا أساليبها، أو عندما يتبناها المتقنون لأصولها، أو القائمون على مؤسسات علمية موثوقة في هذا الميدان. أما أولئك الذين لا يريدون أن يُجهدوا أنفسهم في تحريّ الدقة اللغوية فلا يصح أن يُقبل منهم تذرّعهم بمقولة التطور اللغوي لأنّ في ذلك إفساداً للغة وللأجيال والأذواق، ونفوراً من اللغة، وقبولاً بشيوع الفوضى اللغوية في كل مكان وعلى كل لسان.

٨- أمام تزايد الشكوى من شيوع الأغلط اللغوية في الأعمال

الأدبية المنشورة وتدني مستوى الأداء فيها صار من الضروري عدم التسرع في نشر الكتابات المبكرة بتصدير أسماء أصحابها في الصحف والدوريات وأجهزة الإعلام التي تخلع عليها الألقاب الكبيرة من مثل: أمسية شعرية للشاعر فلان - أو أمسية قصصية للقاص أو الروائي فلان، وقد تكون تلك المرة الأولى التي يقف فيها أمام من يسمعه!. فالمبالغة في تشجيع هؤلاء تُصيبهم بالغرور فيستمرثون الكتابة السهلة الضحلة، ثم يعزفون عن القراءة، ولهذا ماله من العقابيل.

٩- إن إتقان العربية حاجة ملحة وضرورية في هذه المرحلة التي يزداد فيها الإقبال على الترجمة والتعريب للوقوف على التطور العلمي والفني وآخر مستجدات العلم عند الأمم الأخرى. ولا تتم هذه العملية مالم نُتقن العربية إلى جانب لغة أو لغات أخرى. وسيكون من المفيد للعربية التذكير بهذا الحافز المهم.

١٠- ومن المفيد الإقبال على استخدام التقنيات الحديثة كالحواسيب والمخابر اللغوية وبرامج المعلوماتية الحديثة في الترجمة وتخزين المعاجم أو تصنيف القواعد، إلى ما هنالك من الإحصاء والضبط والإيضاح.

١١- ونشير أخيراً إلى عدم المغالاة في تصوير مشكلة الأداء اللغوي وكأنها أمر لا يمكن التغلب عليه حتى لا نرسخ اليأس عند من يمتلكون أو يمثلون استعداداً لذلك. فلكل علم أو نشاط إنساني مشكلاته المعقدة. ومعيار قيمة الإنسان في إثبات مقدرته على تجاوز الصعوبات والتغلب على المشكلات لأن ذلك جزء من بناء الإنسان وانتصاره.

وبعد، فلقد حافظت العربية على أصالتها وعراقتها منذ فجر الجاهلية الأولى إلى اليوم كما لم تحافظ لغة جاورتها أو عاصرتها، بل كما لم تحافظ

لغة على وجه الأرض، فبقي بنيانها شامخاً وأسسها مكيمة متماسكة، ولم تحل هذه الثوابت فيها دون الإبداع والتجديد في الأساليب والصياغة والموضوعات وكل ما من شأنه التدليل على حيوية هذه اللغة وأهلها. وهذا برهان لا يدفع على أن الضعف في الأداء بها لا يرجع إليها نفسها، بل يرجع إلينا نحن. وكما شهدت العربية في تاريخها كبوات نهضت منها كالجياذ الأصيلة يمكن أن تشهد كبوات أخرى أو وهناً آخر في مرحلة ما، ولكن سدنتها من العلماء والأجيال تمتلك كل أسباب المقدرة للمحافظة عليها هواءً ضرورياً لتنفسنا ولا استمرار حياتنا، وإن تلوث الهواء.

الحواشي

- (١) ينظر: «الإتقان في علوم القرآن» لجلال الدين السيوطي ١١٣/١ ط القاهرة ١٢٧٩هـ.
- (٢) ينظر: «مقدمتان في علوم القرآن» ص ٢٦١، لابن عطية ومجهول، نشر وتصحيح آرثر جفري. مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٥٤ م.
- (٣) كثرت الإشارات إلى فساد الألسنة في كتب التراث اللغوية، ينظر منها على سبيل المثال: «لحن العلوم» للزبيدي: ٤ والصفحات: ٧، ٨، ٩، ١١. تحقيق د. رمضان عبد التواب، ط مصر ١٩٦٤، والكتاب نفسه باسم «لحن العامة»: ٣٤ بتحقيق د. عبد العزيز مطر، ط دار المعارف بمصر ١٩٨١، كما تنظر منه الصفحات: ٣٥، ٣٧، ٣٨، ٣٩. وكتاب «الاقتراح» للسيوطي: ١٩ طبعة حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٦٨ هـ، وكتاب «المزهر» للسيوطي: ٢١١/١ - ٢١٢ بتحقيق محمد جاد المولى وزميليه، دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٨. وكتاب: «تثقيف اللسان وتلقيح الجنان»: ٤٣ لابن مكي الصقلي، بتحقيق د. عبد العزيز مطر، دار المعارف بمصر ١٩٨١، وفي طبعة القاهرة ١٩٦٦ تنظر الصفحة ٤١.
- (٤) ينظر كتاب «ندوة النحو والصرف» الصادر عن وزارة التعليم العالي بدمشق ١٩٩٤ ص ٥٤، وهو يضم الأبحاث التي أقيمت في الندوة التي أقيمت في رحاب جامعة دمشق من ٢٧ - ٣٠ من الشهر الثامن ١٩٩٤.
- (٥) الموضوع السابق ص ٤١.
- (٦) ينظر: «إنباه الرواة» لجمال الدين القفطي ١٥٩/١ بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - القاهرة ١٩٧٣ م.
- (٧) انظر مجلة «الفيصل» السعودية، العدد (٢٥٨) ص ٧، عام ١٩٩٧.